



وزير التربية والبيئة
جامعة دمشق
مكتب رئيس الجامعة

اتفاق تعاون علمي

بين

جامعة دمشق - كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية

و

المركز الوطني لبحوث الطاقة

بناءً على الرغبة المتبادلة في تعزيز التعاون العلمي بين جامعة دمشق والمركز الوطني لبحوث الطاقة، ورغبة منها في العمل على توثيق وتفعيل التعاون العلمي والتكنولوجي، وتنفيذ مشاريع تجريبية وبحثية في مجال رفع كفاءة الطاقة واستثمار الطاقات الجديدة والمتتجدة.

فقد اتفق الفريقان:

الفريق الأول: جامعة دمشق ممثلةً بالسيد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور محمد ماهر فباقبي إضافةً إلى منصبه.

الفريق الثاني: المركز الوطني لبحوث الطاقة ممثلًا بمديره العام الدكتور المهندس يونس علي، إضافةً إلى منصبه.

على توقيع اتفاق تعاون بينهما، وفقاً لما يأتي:

المادة الأولى:

تعتبر مقدمة هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه، ومرجعاً في تفسيره.

المادة الثانية: آلية التعاون:

أ- في مجال تنفيذ الدراسات والبحوث العلمية:

- 1- يقوم المركز الوطني لبحوث الطاقة بتحديد مواضيع الدراسات والبحوث التي يرغب بإدراجه ضمن خطة للبحث العلمي ويرسل قائمة بهذه الدراسات إلى جامعة دمشق-كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، بهدف تحديد إمكانية تنفيذها لدى الأقسام التابعة لها.
- 2- ترسل جامعة دمشق قائمة الدراسات والبحوث التي تستطيع تنفيذها مرفقة بأسماء الباحثين ومدة الانجاز وكلفة البحث الإجمالية وأية شروط أخرى.
- 3- يتم تنفيذ الدراسات والبحوث التي يتفق عليها بموجب عقود خاصة تحدد فيها التزامات كل من الفريقين بما فيها توصيف الأعمال والمواد والتجهيزات المطلوبة ومدة الإنجز والتكلفة المالية.
- 4- يتم تمويل هذه الدراسات والبحوث من قبل المركز الوطني لبحوث الطاقة بالكامل وفق الاعتمادات المرصدة لكل بحث ضمن موازنته المخصصة للمشاريع التجريبية والريادية.
- 5- يذكر على جميع التقارير والوثائق المتعلقة بالبحوث المنفذة ما يشير إلى تدون الفريقين في تنفيذه، إلا إذا أعرب أحد الفريقين خطياً عن عدم رغبته في ذكر اسمه.
- 6- إذا نتج عن أي بحث منتج تجاري أو براءة اختراع أو أي شكل من أشكال الملكية الفكرية عندئذ تعود حقوق الملكية الفكرية إلى الباحثين ضمن الفريقين وفق نسب يجري الاتفاق عليها بما يتاسب مع مساهمة كل فريق، ولا يحق لأي فريق التصرف بــمنتج أو تسهيل استخدامه لطرف ثالث دون موافقة الفريق الآخر وتسوية حقوق الملكية الفكرية على أن يراعى قدر الإمكان ذكر شروط الملكية الفكرية في العقود التي سيتم توقيعه.
- 7- تعود ملكية المواد والتجهيزات التي يتم شراؤها بتمويل من المركز الوطني لبحوث الطاقة لإنجاز البحث إلى المركز الوطني لبحوث الطاقة، ويحق لجامعة دمشق الاستفادة منها مستقبلاً لإجراء أبحاث علمية باتفاق الفريقين.
- 8- إجراء اجتماعات دورية (نصف سنوية) لمتابعة سير الأبحاث.

بـ- في مجال تنفيذ الأبحاث لنيل درجة الماجستير والدكتوراه:

1. تعرض أبحاث دراسات الماجستير والدكتوراه التي ستنفذ في جامعة دمشق- كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية على المركز الوطني لبحوث الطاقة بحسب رغبة الجامعة و بهدف تحديد إمكانية المساهمة في تنفيذ هذه الأبحاث أو بعضها حسب موضوع البحث وأهميته بالنسبة للمركز.
2. يتم دعوة ممثلي المركز الوطني لبحوث الطاقة لحضور كافة السeminars المقامة في الأقسام التابعة لكلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة دمشق التي تطرح خلالها مواضيع قبول الأبحاث للتسجيل في الماجستير والدكتوراه، حيث يقوم المركز من خلالها بتحديد الأبحاث التي تدخل ضمن اهتماماته.
3. تزود الجامعة المركز بكافة المعلومات و البيانات المتعلقة بالأبحاث التي يرغب بالمساهمة بتنفيذها بهدف تحديد قراره النهائي بخصوص نوع ونسبة المساهمة في تنفيذ تلك الأبحاث.
4. تدرج أبحاث الماجستير والدكتوراه التي يتبنّاها المركز الوطني لبحوث الطاقة ضمن خطته للبحث العلمي وترصد له الاعتمادات المالية وفق نسبة مساهمته.
5. يتم إبرام عقد خاص لكل بحث يتفق عليه، تحدد فيه التزامات كل من الفريقين بما فيها توصيف الأعمال والمواد والتجهيزات المطلوبة ومدة الإنجاز والالتزامات المادية.
6. في حال موافقة المركز الوطني لبحوث الطاقة على المساهمة بنسبة 100% من كلفة بحث ما وكان طالب الماجستير أو الدكتوراه من العاملين في الدولة، ينبغي على الطالب وفقاً لرغبه تقديم تعهد يتضمن قبوله بالانتقال على ملاك المركز الوطني لبحوث الطاقة بعد حصوله على المؤهل العلمي المطلوب في حال قبول الوزير المختص أو من بحكمه في الجهة التي يعمل لديها على نقله من جهته إلى المركز، حيث يتم نقله إلى إحدى الوظائف الشاغرة في هيئة البحث العلمي للمركز (باحث أو باحث مساعد) والتي تطبق عليه شروط إشغالها.
7. يحق للمركز الوطني لبحوث الطاقة تسمية أحد الباحثين لديه للمشاركة في الإشراف على دراسات الماجستير والدكتوراه التي يتفق عليها من قبل الفريقين في إطار هذا الاتفاق وفق قانون تنظيم الجامعات.

8. إذا نتج عن أي بحث ماجستير أو دكتوراه تم انجازه في إطار هذا الاتفاق منتج تجاري أو براءة اختراع أو أي شكل من أشكال الملكية الفكرية عندئذ تعود حقوق الملكية الفكرية إلى الفريقين وفق نسب يجري الاتفاق عليها بما يتاسب مع مساهمة كل فريق، ولا يحق لأي فريق التصرف بالمنتج أو تسهيل استخدامه من قبل طرف ثالث دون موافقة الفريق الآخر وتسوية حقوق الملكية الفكرية على أن يراعى قدر الإمكان ذكر شروط الملكية الفكرية في العقود التي سيتم توقيعها.

9. تعود ملكية المواد والتجهيزات التي يتم شراؤها لصالح الأبحاث المنفذة، إلى أحد الفريقين أو كليهما حسب نسبة المساهمة في تمويل الشراء أو حسبما يتفق عليه، وبحق الفريقين، بغض النظر عن مكان تواجدهما، الاستفادة منها مسبقاً لإجراء أبحاث علمية باتفاق الفريقين على أن لا يتم نقلها مستقبلاً إلا بموافقة الطرفين.

المادة الثالثة: تبادل الدعم

يقوم كلا الفريقين بتقديم الدعم للأشخاص المشاركين في برنامج العمل وذلك عن طريق تزويدهم بالمعلومات والتسهيلات التي يتطلبها التعاون بالإضافة إلى حل المشاكل الأخرى المتعلقة بالمسائل التنظيمية وفقاً للأصول القانونية.

المادة الرابعة: أحكام ختامية:

أ. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الذي يلي توقيعه واعتماده من مجلس التعليم العالي، ويبقى سارياً لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائياً ما لم يعرب أحد الفريقين عن رغبته بعدم تجديده قبل مدة ستة أشهر على الأقل من موعد انتهاءه.

ب. يمكن لأحد الفريقين إنتهاء العمل بهذا الاتفاق بطلب خطى يبدي فيه رغبته في إنتهاء الاتفاق، ويصبح الإنتهاء نافذاً بعد ثلاثة أشهر من استلام الفريق الآخر لطلب الإنتهاء، ولا يؤثر هذا الاتفاق على المشاريع والأنشطة المتفق عليها والجارى تنفيذها قبل تاريخ طلب الإنتهاء.



ج. يمكن تعديل الاتفاق باتفاق خطى بين الفريقين الموقعين أو من يفوضونهم لتمثيلهم لذلك بعد تبادل الرأى والمشورة بينهما بموجب مراسلات رسمية، على أن يعرض أي تعديل على مجلس التعليم العالي.

د. يتم توضيح كافة التفاصيل المتعلقة بتنفيذ بنود هذا الاتفاق في ملحق إضافي، ويعرض على مجلس التعليم العالي ومجلس إدارة المركز الوطني لبحوث الطاقة.

هـ. يمكن تسمية منسق لاتفاق عن كل فريق بموجب كتب رسمية بين الفريقين.

و. تخضع الخلافات الناجمة عن تنفيذ هذا الاتفاق إلى الحل ودياً بين الفريقين، وفي حال تعذر ذلك يتم اللجوء إلى القضاء الإداري المختص حسب القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

حرر هذا الاتفاق بتاريخ 7 / 11 / 2017 على نسختين أصليتين باللغة العربية ووقعتين من الفريقين، وسلمت لكل فريق نسخة موقعة منه للعمل بمقتضاه.

الفريق الأول

جامعة دمشق

رئيس جامعة دمشق

الأستاذ الدكتور محمد ماهر قباقبي

الفريق الثاني

المركز الوطني لبحوث الطاقة

المدير العام

الدكتور المهندس يونس علي